



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي

إرهاصات النظام العالمي الجديد و انعكاساته على سوق العمل العالمي العراق نموذجا



كاظم شمخي

مستشار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السابق

المعرف الرقمي لمؤسسة إنكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع إنكي البحثي <https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss>

مقدمة

يشهد العالم تحولاً عميقاً في خرائط القوة والسياسة والاقتصاد؛ إذ تداخلت الحدود، وأصبحت التكنولوجيا والبيانات والطاقة والذكاء الاصطناعي أدوات استراتيجية للإنتاج والإدارة والصراع، فيما اتسع تأثير الشركات العابرة للحدود على الاقتصادات والمجتمعات. كما لم تعد الحروب عسكرية فقط، بل باتت تشمل العقوبات والتجارة والطاقة وسلاسل الإمداد والهجمات السيبرانية، وتنتقل آثارها مباشرة إلى الإنتاج والأسعار والأجور وفرص العمل.

وتنعكس هذه التحولات في سوق العمل؛ فالقرار الجيوسياسي يؤثر في الاستثمار والإنتاج والوظائف والأجور ومستوى المعيشة. وتكشف بيانات منظمة العمل الدولية لعام 2026 أن استقرار البطالة العالمية عند نحو 4.9% يخفي فجوة وظائف تبلغ نحو 408 ملايين شخص، واستمرار قرابة 2.1 مليار عامل في الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن ضعف جودة العمل والدخل والحماية الاجتماعية. ومن ثم، يغدو فهم النظام العالمي الجديد ضرورة لفهم مستقبل العامل والحركة النقابية.

المحور الأول: تحولات بنية النظام العالمي وإعادة توزيع مراكز القوة

لا يمثل النظام العالمي حكومة سرية تدير العالم من غرفة واحدة، ولا مؤسسة منفردة تستطيع إصدار الأوامر إلى جميع الدول، بل هو شبكة معقدة من موازين القوة والتحالفات والمؤسسات الدولية والأسواق والعملات والطاقة والتجارة والتكنولوجيا والجغرافيا السياسية والمعرفة والقوة العسكرية والشركات العابرة للحدود.

وعليه، لا يشير مفهوم النظام العالمي الجديد إلى بناء مكتمل، بل إلى انتقال تاريخي بين نظام قديم لم يفقد نفوذه بالكامل وآخر لم تستقر قواعده بعد. لذلك تتسم المرحلة الراهنة بتعدد قطبي مضطرب، وتداخل المصالح، وتبدل التحالفات، وتسارع التكنولوجيا مقارنة بقدرة السياسة على الاستجابة، فضلاً عن امتداد آثار الحروب إلى ما بعد توقف العمليات العسكرية.

وفي سياق هذا الانتقال التاريخي، بدا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لبعض الوقت أن العالم دخل مرحلة هيمنة أمريكية واسعة، وأن النظام الليبرالي الغربي أصبح الإطار الأكثر نفوذاً للعلاقات الدولية والاقتصاد العالمي. لكن العقود التالية أظهرت أن التاريخ أكثر تعقيداً؛ إذ برزت الصين كقوة اقتصادية وتكنولوجية كبرى، وصعدت

الهند، واستمر الثقل العسكري والطاقوي لروسيا، وتنامى دور دول الخليج ودول من الجنوب العالمي. ولا يعني ذلك انهيار الغرب، الذي ما يزال يمتلك قدرات مالية وتكنولوجية وعسكرية واسعة، بل إعادة توزيع تدريجية للقوة في نظام متعدد المراكز لا تهيمن عليه قوة واحدة بصورة مطلقة.

تناولت أطروحات شبنغلر وتوينبي وبول كينيدي وهنتنغتون وفوكوياما مسارات صعود الحضارات والقوى وهبوطها، إلا أن صعود الصين وعودة المنافسة الجيوسياسية والحروب والثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي أثبتت أن انتهاء صراع أيديولوجي لا يعني نهاية التاريخ. فالأسئلة المتعلقة بملكية الثروة والإنتاج والتكنولوجيا وتوزيع مكاسب السلام وتكاليف الحرب ما تزال مفتوحة.

كان القرن العشرون مشبعًا بالصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، أما القرن الحادي والعشرون فقد نقل الصراع إلى مستوى أكثر تركيبيًا؛ إذ انتقل النقاش من المفاضلة التقليدية بين الدولة والسوق إلى البحث عن النموذج القادر على الجمع بين كفاءة السوق، ودور الدولة، والتقدم التكنولوجي، ومتطلبات الأمن، ورفع الإنتاجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولم تعد الدولة الليبرالية التقليدية تكتفي بآليات السوق وحدها، إذ عادت السياسات الصناعية إلى الواجهة، وتوسّع تدخل الحكومات في مجالات أشباه الموصلات والطاقة والتكنولوجيا والبنية الرقمية وسلاسل الإمداد، من دون أن يعني ذلك اختفاء الأسواق؛ بل أصبحت أكثر تعقيدًا وترابطًا. وبذلك أصبح السؤال الرئيس متعلقًا بكيفية تكامل الدولة والسوق والمجتمع داخل اقتصاد شديد التعقيد.

وبذلك يتضح أن إعادة توزيع القوة لا تنفصل عن التحول في أدواتها؛ فبعد أن كانت القوة تُقاس أساسًا بالقدرات العسكرية والاقتصادية التقليدية، أصبحت التكنولوجيا والبيانات وسلاسل الإمداد عناصر حاسمة في تشكيل النفوذ العالمي. ومن هذا المنطلق ينتقل البحث إلى تحليل البعد التكنولوجي واقتصاد الحرب والتكتلات الاقتصادية الجديدة.

المحور الثاني: التحولات التكنولوجية واقتصاد الحرب وصعود التكتلات الاقتصادية الجديدة

وتتجلى إعادة توزيع القوة بوضوح في التحولات التكنولوجية؛ فقد مرت البشرية بثورات صناعية متعاقبة غير فيها البخار الصناعة، والكهرباء الإنتاج، والحوسبة الإدارة، والإنترنت الاتصال. أما الذكاء الاصطناعي فيتجاوز

تعزيز القوة العضلية إلى أداء مهام عقلية تشمل التحليل والترجمة والتنبؤ والتصميم والتشخيص والبرمجة ودعم القرار، وهو ما يعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والعمل والإنتاج.

ولا يُعدّ الذكاء الاصطناعي مجرد برنامج، بل بنية اقتصادية وقوة استراتيجية تعتمد على البيانات والقدرة الحوسبية والخوارزميات والرقائق ومراكز البيانات والكفاءات. ويمكن لهذه البنية أن تخفض تكاليف التجارة وترفع الإنتاجية وتوسع مشاركة الشركات في الأسواق العالمية، لكنها قد تعمق الفجوات بين الدول إذا تفاوتت البنية الرقمية والمهارات والقدرة على التنبؤ. ومن ثم، تبرز قضية توزيع مكاسب الإنتاجية بين رأس المال والأجور وتقليل وقت العمل والتدريب والاستثمار بوصفها أحد أهم تحديات القرن الحادي والعشرين.

دخلت الخوارزميات المصنع والمصرف والمستشفى والنقل والتجارة والإدارة والمجال العسكري، وأصبحت تؤدي وظائف إنتاجية وخدمية وأمنية. ويكمن التحدي في أن سرعة التطور التقني تتجاوز غالباً قدرة المؤسسات السياسية والقانونية والاجتماعية على التنظيم، بما يهدد بأن تصبح التكنولوجيا أسرع من قدرة المجتمع على ضبط آثارها.

الحرب الحديثة لم تعد عسكرية فقط؛ فهي تشمل أدوات اقتصادية وتجارية وطاقوية ونقدية وسيبرانية، إضافة إلى العقوبات وحروب البيانات وسلاسل الإمداد. وقد حذر صندوق النقد الدولي في توقعات 2026 من أثر الصراعات والتجزؤ الجيوسياسي والتوترات التجارية في النمو والاستقرار المالي، بينما يتحمل العامل كلفتها عبر ارتفاع الأسعار وتراجع الاستثمار والإنتاج والأجور الحقيقية وفرص العمل.

يمثل توسع تكتلات مثل مجموعة BRICS اتجاهًا نحو تنسيق أوسع بين دول الجنوب العالمي وتنويع الأسواق والتمويل والتجارة وسلاسل الإمداد. ومع ذلك، فهي ليست كتلة متجانسة أو بديلاً فورياً للنظام القائم؛ إذ يتطلب انتقال القوة قاعدة إنتاجية وتكنولوجية ومؤسسات وأسواقاً وثقة وقدرة مالية.

يبقى الدولار محور النظام المالي العالمي، غير أن الاتجاه المتنامي نحو العملات المحلية وأنظمة الدفع والمقايضة وتنويع الاحتياطيات قد يقلل تدريجياً الاعتماد على عملة واحدة. وبالنسبة إلى العامل، تتمثل القضية الأساسية في أثر السياسة النقدية في القوة الشرائية للأجر ومستوى المعيشة.

وتقود هذه التحولات إلى نتيجة مباشرة تتمثل في إعادة تشكيل سوق العمل؛ فالتكنولوجيا والتجزؤ الجيوسياسي والتحولات النقدية لا تبقى في مستوى العلاقات الدولية، بل تنعكس على طبيعة الوظائف والأجور

والحماية الاجتماعية وأشكال التنظيم العمالي. لذلك يعالج المحور التالي بنية سوق العمل العالمي الجديدة وتحديات العمل النقابي.

المحور الثالث: تحولات سوق العمل العالمي وتحديات التنظيم النقابي

وفي ضوء هذه التحولات، لم يعد سوق العمل العالمي سوقاً تقليدياً موحدًا، بل شبكة مترابطة قد يعمل فيها الفرد لشركة في دولة، ويقيم في دولة أخرى، ويتقاضى أجره عبر منصة تخضع لخوارزمية صُممت في دولة ثالثة. وقد نتج عن ذلك تنوع في أنماط العمل شمل العمل الدائم والمؤقت والمنزلي والمهاجر والحر والرقيي وعمل المنصات والعمل غير المنظم، بما يفرض إعادة النظر في نطاق التنظيم النقابي وأدواته.

لا تقتصر أزمة سوق العمل على البطالة؛ فاستقرار معدلاتها يخفي ضعف جودة الوظائف، واتساع الاقتصاد غير الرسمي الذي يضم نحو 2.1 مليار عامل، واستمرار فجوات الدخل والحماية والحقوق. وقد يعمل الفرد بعقد أو عبر منصة، لكنه يظل فقيرًا أو بلا ضمان واستقرار، بما يعكس انتقال الأزمة من بطالة الإنسان إلى هشاشة العمل.

لا يعني ضمور الاقتصادات التقليدية اختفاء الصناعة والزراعة، بل تغير وزنها وأساليب إنتاجهما بفعل الأتمتة والرقمنة والمنصات والتجارة الإلكترونية. وقد تمنح هذه التحولات العمل مرونة أكبر، لكنها قد تنتج مرونة بلا حماية، ولا سيما في الدول النامية التي لم تستكمل التصنيع التقليدي وتواجه خطر الانتقال من اقتصاد غير منظم إلى اقتصاد رقمي غير منظم.

وفي موازاة هشاشة العمل، تواجه النقابات في عدد من البلدان تراجعاً في العضوية والقدرة التفاوضية، غير أن ذلك لا يعني انحسار الحاجة إليها؛ فكلما ازدادت أوضاع العاملين هشاشة، تعاظمت ضرورة التنظيم. وتكمن الأزمة في أن النموذج النقابي التقليدي، الذي بُني حول مصنع وصاحب عمل وساعات وأجر محددة، أصبح يواجه منصات وخوارزميات وشركات عابرة للحدود وعمالاً مستقلين وبيانات تتحول إلى وسيلة إنتاج. لذلك لا تحتضر النقابة بسبب انتفاء الحاجة إليها، بل لأن العمل تغير أسرع من قدرتها على التكيف.

ما تزال قضايا ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع الفائض مركزية، لكن وسائل الإنتاج باتت تشمل البيانات والمنصات والبرمجيات والرقائق ومراكز البيانات، وأصبح فائض الإنتاج يتولد من الخوارزميات بقدر ما يتولد من الآلات. لذلك ينبغي إعادة قراءة الأسئلة الاقتصادية والاجتماعية التقليدية في ضوء اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

هنا تكتسب فكرة غرامشي عن الوعي والهيمنة أهمية جديدة؛ فالعامل الذي لا يفهم اقتصاد بلده، والسياسة الدولية، والذكاء الاصطناعي، والتجارة، والطاقة، والتشريعات، والمنصات، لن يستطيع أن يدافع عن مصالحه بفاعلية. لذلك، فإن النقابة الحديثة يجب أن تكون منظمة معرفة، وليست فقط منظمة مطالب.

وإذا كانت هذه التحولات عالمية في منشئها، فإن آثارها تختلف باختلاف قدرة الدول على الاستجابة المؤسسية والاقتصادية. ويبرز الشرق الأوسط، ولا سيما العراق، بوصفه مجالاً تتقاطع فيه الاضطرابات الجيوسياسية مع الاعتماد الريعي وضعف التنوع ومحدودية فرص العمل، وهو ما يستدعي الانتقال من المستوى العالمي إلى دراسة الانعكاسات الإقليمية والوطنية.

المحور الرابع: انعكاسات التحولات العالمية على الشرق الأوسط وسوق العمل العراقي

لا يعيش الشرق الأوسط أزمة سياسية فحسب، بل يتحمل آثارها الاقتصادية المباشرة؛ إذ تؤثر الحروب والتوترات في الطاقة والنقل والسياحة والاستثمار والتجارة والموانئ والغذاء والعمل. وبذلك يرتبط مستقبل سوق العمل العربي، وفرص الشباب خصوصاً، بدرجة الاستقرار الإقليمي وقدرة الاقتصادات الوطنية على امتصاص الصدمات.

وضمن هذا الإطار الإقليمي، يقف العراق في قلب التحولات بموارده الكبيرة وسكانه الشباب وموقعه الحساس، لكنه يظل شديد الاعتماد على النفط. وتشير بيانات البنك الدولي لعام 2025 إلى أن النفط شكّل نحو 53% من الناتج المحلي الحقيقي، و88% من الإيرادات الحكومية، و91% من صادرات السلع، بالتزامن مع ضعف مشاركة الشباب ومحدودية استيعاب القطاع الخاص. وتكشف هذه المؤشرات أن الثروة النفطية لم تتحول بعد إلى اقتصاد منتج متنوع.

ويفسر الطابع الريعي جانباً مهماً من الاختلال الاقتصادي العراقي؛ إذ تتيح الإيرادات النفطية تمويل الإنفاق والتوسع في الوظيفة العامة من دون بناء قاعدة إنتاجية وقطاع خاص قادرين على استيعاب الداخلين إلى سوق العمل. وينشأ عن ذلك مسار دائري يربط النفط بالإنفاق والتوظيف الحكومي وضعف الإنتاج، ثم يعيد الموازنة إلى مزيد من الارتهاق لتقلبات أسعار النفط. لذلك يمثل كسر هذه الحلقة جوهر الإصلاح الاقتصادي.

أظهر مسح القوى العاملة العراقي لعام 2021، الذي شمل 16,400 أسرة، أن بطالة الشباب بلغت 35.8% وأن العمالة غير المنظمة مثلت 66.6% من إجمالي العمالة. وتدلل هذه النتائج على أن الأزمة لا تتعلق بندرة الوظائف فقط، بل بنوعيتها وضعف الحماية والتنظيم وفجوة المهارات والاعتماد الواسع على الوظيفة الحكومية، مما يجعل إصلاح بنية سوق العمل أولوية تتجاوز الحلول المؤقتة.

عندما لا يجد الشاب وظيفة تتناسب مع تعليمه، يتجه غالباً إلى الهجرة أو العمل غير المنظم أو المؤقت أو منخفض الأجر، وقد ينتهي إلى البطالة. وبذلك لا يخسر المجتمع المال فحسب، بل يفقد خبرات بشرية تراكمت عبر سنوات من التعليم والاستثمار الاجتماعي، وهو ما يضعف قدرته على بناء المستقبل.

من المهم هنا أن نكون دقيقين؛ فالعراق أنفق واستثمر ونفذ مشاريع، وله مؤشرات تنمية وخطط وطنية. ولا تتمثل القضية في حجم الإنفاق وحده، بل في قدرته على إحداث تحول اقتصادي مستدام. فخطة التنمية الوطنية العراقية 2024-2028 تستهدف خفض البطالة وتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط وزيادة مساهمة الزراعة والصناعة وخفض الفقر، غير أن نجاحها ينبغي أن يقاس بعدد الوظائف المنتجة، ونمو الإنتاج الصناعي والزراعي، وتحسن التعليم والخدمات وإنتاجية العامل، وتراجع الارتهاك للنفط. ومن ثم، تعبّر فكرة «التنمية بلا ثمار» عن فجوة بين الإنفاق والنتائج البنيوية الملموسة.

يمتلك العراق إرثاً حضارياً وهوية تاريخية، غير أن بناء الدولة الحديثة يتطلب هوية وطنية جامعة تجعل المواطن والكفاءة والإنجاز أساساً لإدارة المؤسسات وتوزيع الفرص. فالتنوع الديني والمذهبي والقومي مصدر ثراء حين ينظمه القانون والمساواة، لكنه يتحول إلى مشكلة عندما يصبح أداة لتقاسم السلطة والوظائف والموارد.

لا يقتصر الفساد على السلوك الفردي، بل قد يصبح خللاً مؤسسياً تعيد إنتاجه الإجراءات المعقدة وضعف الشفافية والرقابة والتعيين غير القائم على الكفاءة. لذلك يتطلب الإصلاح تغيير القواعد عبر الرقمنة والإفصاح والتدقيق واستقلال أجهزة الرقابة ووضوح المسؤولية وليس فقط الاكتفاء بتغيير الأشخاص.

أخطر ما يمكن أن يصيب الدولة ليس ضعف القرار فقط، بل ضعف القدرة على التفكير؛ إذ تتحول الدولة التي تفتقر إلى البيانات الموثوقة ومراكز الأبحاث والخبراء والسيناريوهات والتخطيط طويل الأمد وتقييم السياسات إلى دولة رد فعل تعالج الأزمات بحلول مؤقتة. أما الدولة الاستراتيجية فتستبق المشكلات وتبني قراراتها على المعرفة والكفاءة المؤسسية.

لا يمكن ردّ مشكلات العراق كلها إلى التدخل الخارجي أو تجاهله؛ فالقوى الدولية والإقليمية تتحرك وفق مصالحها، غير أن فاعلية تأثيرها ترتبط بضعف الداخل. وكلما قويت المؤسسات، وتنوع الاقتصاد، وترسخت الهوية الوطنية ومؤسسية القرار، تراجعت قابلية الدولة للضغط الخارجي، فأصبح بناء الدولة أداة لحماية السيادة.

تتجاوز السيادة رموز الدولة إلى قدرتها على تأمين الغذاء والطاقة والمياه والسلاسل الحيوية، وتنوع الاقتصاد، وتطوير التكنولوجيا والمهارات، وحماية القرار المالي. فالدولة التي تعتمد على مورد واحد وتستورد معظم احتياجاتها الأساسية تبقى أكثر هشاشة، ولذلك تستند السيادة السياسية إلى قاعدة اقتصادية منتجة ومتنوعة.

وتكشف هذه التحديات أن الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي لا يكتمل من دون شريك اجتماعي قادر على تمثيل العاملين والدفاع عن انتقال عادل نحو الاقتصاد المنتج والرقمي. ومن هنا ينتقل البحث إلى دور الحركة النقابية العراقية ومتطلبات تطويرها ضمن رؤية وطنية للاستدامة.

المحور الخامس: تحولات الحركة النقابية العراقية ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد مستدام

وانطلاقاً من الحاجة إلى شريك اجتماعي فاعل، تلتقي في الحركة النقابية العراقية تحولات النظام العالمي وسوق العمل وبنية الاقتصاد الوطني؛ ولذلك لا يمكن أن تبقى أدواتها ونطاق تمثيلها على حالهما. فالنقابة المنحصرة في الخلاف التنظيمي أو العامل الحكومي تفقد القدرة على تمثيل أغلبية العاملين، ولا سيما في الاقتصاد غير المنظم والمنصات والقطاعات المتأثرة بالذكاء الاصطناعي. ومن ثم، يصبح تحديث المعرفة والتنظيم شرطاً لاستمرار فاعليتها.

ويقتضي الإصلاح تجاوز الثنائية بين احتكار التمثيل والفوضى التنظيمية؛ فلا الاحتكار يضمن الوحدة، ولا كثرة التنظيمات تحقق الديمقراطية بالضرورة. والبديل هو تعددية قانونية ومنظمة تقوم على حرية التنظيم والاستقلال والشفافية والانتخابات والتمثيل الموضوعي والمفاوضة الجماعية، مع توحيد الموقف النقابي إزاء الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الأجر والعمل اللائق والحماية الاجتماعية والضمان والسلامة والحرية النقابية والتنمية.

ينبغي أن تتجاوز النقابة المستقبلية حدود المصنع لتشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم والمنصات والعمل الرقمي والزراعة والقطاع الخاص والاقتصاد الأخضر، مع اهتمام خاص بالشباب والنساء والعمال المهاجرين. كما يجب أن تنتقل من رد الفعل إلى المشاركة في صياغة التشريعات والسياسات المتعلقة بالأجور والتدريب والذكاء الاصطناعي والانتقال الأخضر والحماية الاجتماعية والتنمية.

وفي ضوء ذلك، يحتاج المستقبل المستدام للعراق إلى عقد وطني جديد لا يقتصر على البعد السياسي، بل يمتد إلى عقد اقتصادي اجتماعي متكامل. ويقوم هذا العقد على دولة كفوءة تقيس المسؤولية بالإنجاز، واقتصاد منتج يجمع الصناعة والزراعة والطاقة والخدمات والاقتصاد الرقمي، وتعليم مرتبط بسوق العمل لا يكتفي بالشهادات من دون مهارات. كما يستلزم سوق عمل عادلاً يضمن الأجر والحماية والتفاوض الاجتماعي، وهوية وطنية جامعة تنظم التنوع في إطار المواطنة، وسياسة خارجية متوازنة تجعل العراق غير تابع لمحور ولا معادياً للعالم، بل متعاملاً مع الجميع وفق مصلحته الوطنية.

ويتطلب تحويل هذا العقد إلى سياسات عملية تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، ليس بإلغائه، بل باستخدام عائداته لبناء اقتصاد ما بعد النفط، بالتوازي مع بناء قطاع خاص منتج لا يقوم على التجارة والاستيراد وحدهما. كما يقتضي تنظيم الاقتصاد غير المنظم بالتدرج والحوافز والحماية بدل العقوبة وحدها، وبناء سياسة وطنية للمهارات تتيح لكل عامل فرصة إعادة التدريب، إلى جانب سياسة للأجور تتفاعل مع التضخم والإنتاجية وتكلفة المعيشة وعدد المعالين، وحماية اجتماعية شاملة تشمل التقاعد والضمان والخدمات وتتبع العامل أينما ذهب.

ويتمدد مسار الإصلاح إلى بناء استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي لا تكتفي باستيراد التكنولوجيا، بل تطور القدرة الوطنية على إنتاجها وتحديثها، وإصلاح الإدارة على أساس أولوية الكفاءة على الولاء الشخصي. ويرتبط ذلك بإصلاح النظام النقابي بما يضمن الحرية والاستقلال والتعددية المنظمة والتمثيل ووحدة المصالح، فضلاً عن بناء ثقافة وطنية جديدة تقوم على المواطنة والكفاءة والعمل والعلم والإنتاج والعدالة.

تتطلب رؤية العراق لعام 2035 البدء الفوري في بناء اقتصاد أقل اعتماداً على النفط، وأكثر قدرة على تنمية الصناعة والزراعة والطاقة المتنوعة والاقتصاد الرقمي. ويرتبط ذلك بتعليم متصل بسوق العمل، وقطاع خاص منتج، وحماية اجتماعية شاملة، وإدارة كفوءة، ونقابات مستقلة، ومشاركة أوسع للشباب. كما أن بناء اقتصاد

رقمي لا يتحقق باستيراد التطبيقات، بل بإنشاء منظومة متكاملة تضم الجامعات والمهارات الهندسية ومراكز البيانات والبرمجيات والبنية التحتية والتمويل والتشريع والحماية، مع وضع العامل في قلب التحول.

يقتضي التحول من العراق المستهلك إلى العراق المنتج تغييراً في منظومة التفكير الاقتصادي والإداري؛ إذ ينبغي الانتقال من التركيز على الاستيراد إلى بناء القيمة المضافة، ومن انتظار الوظائف الحكومية إلى تمكين الاقتصاد من توليد فرص العمل، ومن بيع النفط الخام إلى توظيف موارده في الصناعة والخدمات، ومن توزيع الفرص وفق الانتماءات إلى إسنادها بالكفاءة، ومن إدارة الريع إلى بناء الإنتاج. وهذا التحول ليس اقتصادياً فحسب، بل يمثل انتقالاً حضارياً في وظيفة الدولة والمجتمع.

ينبغي أن يكون العامل العراقي شريكاً في الانتقال نحو الذكاء الاصطناعي والروبوتات والاقتصاد الأخضر والمنصات الرقمية، لا آخر حلقة في القرار. ويتطلب ذلك تدريباً مستمراً، وانتقالاً مهنيّاً عادلاً عند إعادة الهيكلة، وحماية من التسريح غير المنظم، وربط مكاسب التكنولوجيا بزيادة الإنتاجية وتحسين الأجور ومستوى الحياة. في القرن التاسع عشر كان العمل وسيلة للبقاء، وفي القرن العشرين أصبح جزءاً من الحقوق الاجتماعية، أما في القرن الحادي والعشرين فيجب أن يصبح ميداناً للكرامة والتنمية والمشاركة. فالعامل ليس تكلفة، بل هو الإنسان الذي يصنع القيمة، وإذا كانت التكنولوجيا ترفع الإنتاجية، فإن العدالة تقتضي أن يتحول جزء من هذه الإنتاجية إلى أجر ووقت فراغ وتدريب وضمان اجتماعي وصحة وتعليم.

لم يؤدّ سقوط نظام دولي إلى نهاية الصراع، بل نقل المنافسة إلى مستويات أكثر تعقيداً تشمل التكنولوجيا والطاقة والأسواق والبيانات وسلاسل الإمداد والقدرة على تشكيل الإنسان ومهاراته. وفي هذا السياق، تظل كرامة الإنسان وحقوقه وقدرته على الإبداع وحاجته إلى العدالة أساساً لا يمكن للتكنولوجيا أن تلغيه. ومن ثم، لم تفقد الحركة العمالية مبرر وجودها، وإنما أصبحت مطالبة بإعادة تعريف مهمتها بما ينسجم مع اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

تقوم الرؤية المستقبلية للبحث على أولوية الإنسان والعمل اللائق، وتوجيه التكنولوجيا والإنتاجية نحو الرفاه الاجتماعي، وضمان الحماية والمعرفة والانتقالين الرقمي والأخضر بصورة عادلة. كما تؤكد أن العامل شريك في التنمية، وأن النقابة شريك اجتماعي مستقل، وأن المواطنة والكفاءة والإنتاج والمصلحة الوطنية تمثل الأسس الحاكمة لتجاوز المحاصصة والريع وصراعات المحاور.

الخاتمة

يقف العراق اليوم أمام مفترق تاريخي يحدد ما إذا كان سيظل ساحة لتفاعلات القوى والمشروعات الخارجية أم يتحول إلى شريك فاعل في صياغة مستقبله. فالعالم والاقتصاد والعمل والتكنولوجيا والتحالفات ومصادر القوة تشهد تحولات متسارعة، ومن لا يمتلك القدرة على التكيف معها يصبح موضوعاً في مشروعات الآخرين. لذلك لا يملك العراق رفاهية الانتظار؛ فالشباب وسوق العمل والتكنولوجيا والاقتصاد العالمي لا تنتظر، كما أن حركة التاريخ لا تتوقف.

ومع ذلك، لا يبدأ العراق من الصفر، إذ يمتلك تاريخاً عريقاً، وموارد طبيعية، وموقعاً استراتيجياً، وثروة بشرية، وطاقات علمية، وسوقاً كبيرة. ومن ثم، لا تكمن المشكلة في غياب الإمكانيات، بل في القدرة على تحويلها إلى مشروع وطني متكامل. فالمعركة الحقيقية لا تقتصر على مواجهة الفقر والبطالة والفساد والتدخلات، وإنما تتمثل في بناء الدولة والإنسان معاً؛ لأن بناء الإنسان يبدأ بالتعليم، والتعليم يحتاج إلى اقتصاد منتج، والإنتاج يحتاج إلى استقرار، والاستقرار يحتاج إلى دولة مؤسسية تقوم على المواطنة.

وفي عالم تتصارع فيه القوى الكبرى، ينبغي للعراق ألا يكتفي بالبحث عن قوة يحمي بها، بل أن يعمل على بناء قوته الذاتية. كما ينبغي له ألا يبقى مستهلكاً للتحولات الاقتصادية، بل أن يصبح منتجاً لبعضها، وألا تظل الحركة النقابية أسيرة أشكال تنظيمية قديمة، بل تعيد اكتشاف العامل الجديد وتدافع عن حقوقه في بيئة العمل المتغيرة. وبهذا المعنى، يصبح الانتقال من الربيع إلى الإنتاج، ومن الاستجابة المؤقتة إلى التخطيط الاستراتيجي، ومن التبعية إلى الشراكة، أساساً لبناء مستقبل عراقي أكثر استقراراً وعدالة واستدامة.

وفي ظل صعود الذكاء الاصطناعي وتداخل الحدود بين السياسة والاقتصاد والحرب والتكنولوجيا، تزداد حاجة الدولة إلى التفكير الاستراتيجي القائم على المعرفة والكفاءة. فالتاريخ لا ينتهي ما دام الإنسان يطرح أسئلة العدالة، والعامل يطالب بحقه في ثمرة عمله، والشباب يبحث عن مستقبله، والوطن يسعى إلى امتلاك قراره. ومن ثم، يبقى أمام العراق خيار واضح بين الربيع والإنتاج، والمحاصصة والكفاءة، والتبعية والسيادة، والاستهلاك والمعرفة. ويقتضي هذا الخيار الانتقال من إدارة الأزمات إلى صناعة المستقبل، ومن الدفاع عن وظائف الماضي إلى المشاركة في بناء وظائف المستقبل، ومن الخطط النظرية إلى نتائج ملموسة في حياة الناس. وعندما تصبح المواطنة أقوى من المحاصصة، والكفاءة أقوى من الانتماء الضيق، والقانون أقوى من النفوذ،

يستطيع العراق أن يتحول من ساحة لمشروعات الآخرين إلى دولة تمتلك مشروعها، وأن يدخل الفصل الجديد من التاريخ بوصفه شريكاً في كتابته لا مجرد متلقٍ لنتائجه.

النتائج

تُظهر نتائج البحث أن النظام العالمي يمر بمرحلة انتقالية غير مستقرة تتسم بتعدد مراكز القوة، ومرونة التحالفات، وتزايد التداخل بين السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا. كما تؤكد أن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والبيانات وسلاسل الإمداد أصبحت ركائز أساسية في تشكيل موازين القوة، وتوزيع الثروة، وتحديد أنماط الإنتاج وفرص العمل عالمياً. وفي هذا السياق، تبين أن أزمة سوق العمل العالمي لا تقتصر على معدلات البطالة، بل تشمل هشاشة الوظائف، وضعف الحماية الاجتماعية، واتساع نطاق العمل غير المنظم، الأمر الذي يفرض على النقابات تحديث أدواتها التنظيمية والتفاوضية، وتوسيع نطاق تمثيلها ليشمل العاملين في الاقتصاد الرقمي والمنصات والقطاعات غير المنظمة. وعلى المستوى العراقي، توضح النتائج أن الاقتصاد يعاني اختلالاً بنيوياً يرتبط باستمرار الاعتماد على النفط، وضعف التنوع الاقتصادي، ومحدودية قدرة القطاع الخاص على توليد فرص عمل منتجة ومستدامة. كما تشير إلى أن قدرة العراق على الحد من التأثيرات الخارجية ترتبط بفاعلية مؤسساته، وتنوع اقتصاده، وترسيخ المواطنة والكفاءة، واعتماد التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد. وتخلص الدراسة إلى أن الانتقال إلى اقتصاد المستقبل يتطلب جعل العامل العراقي شريكاً فاعلاً في التحول الرقمي والإنتاجي من خلال التدريب والحماية والمشاركة العادلة في مكاسب الإنتاجية.

التوصيات

في ضوء ما توصل إليه البحث، يوصى بتوجيه عائدات النفط نحو بناء قاعدة إنتاجية متنوعة تشمل الصناعة والزراعة والطاقة والخدمات والاقتصاد الرقمي، ودعم قطاع خاص منتج قادر على توليد وظائف مستقرة، مع تنظيم الاقتصاد غير المنظم بالتدرج والحواجز والحماية. كما تبرز الحاجة إلى إعداد سياسة وطنية للمهارات وإعادة التدريب وربط التعليم باحتياجات سوق العمل والتحول التكنولوجي، واعتماد سياسة عادلة للأجور والحماية الاجتماعية تواكب التضخم والإنتاجية وتغطي العامل أينما كان. ويقتضي التحول الرقمي بناء استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي تقوم على تطوير القدرات المحلية وحماية حقوق العاملين، بالتوازي مع

إصلاح الإدارة العامة على أساس الكفاءة والشفافية والمساءلة والتخطيط طويل الأمد. كذلك ينبغي تحديث النظام النقابي بما يضمن الحرية والاستقلال والتعددية المنظمة والتمثيل والمفاوضة الجماعية ووحدة المصالح العمالية، إلى جانب ترسيخ هوية وطنية جامعة وسياسة خارجية متوازنة تقوم على المصلحة الوطنية والسيادة الاقتصادية.

مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

سلسلة إصدارات شبكة انكي للبحث العلمي

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي <https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss>



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research